بحوث ودراسات

تطور العلاقات العربية-الصينية

الدكتورة
هالة خالد حميد(*)

تمهيد

نشأة العلاقات الصينية-العربية.. نبذة تاريخية

لقد تميزت العلاقات الآسيوية العربية عموماً بطابع خاص ميزها عن تلك العلاقات التي ارتبطت بها المنطقة مع الغرب، وذلك لأسباب عديدة أهمها:

١. ان العرب ارتبطوا مع أسيا بعلاقات جغرافية وحضارية وتاريخية عميقة الجذور ومنذ القرن السابع عندما انتشروا شرقاً باتجاه بلاد فارس وفي أسيا الوسطى ثم الصين وشبه الجزيرة الكورية والجزر الاندنوسية، وغرباً باتجاه أفريقيا الشمالية وقد لعب الرحالة والتجار العرب والكشوفات الجغرافية دوراً في توثيق هذه العلاقات، الا ان البعد الجغرافي ووجود بلاد فارس كعازل بين العرب واسيا كان له دوره في التقليل من الموجات البشرية العربية اليها وترك العلاقات بينها مقتصرة في اغلبها على العلاقات الاقتصادية والتجارية فقط[١].

٢. دور الدين كعامل منشط لهذه العلاقات وتأكيدها، مع ملاحظة ان اسيا كانت موطن لحضارات قديمة وعريقة ومتطورة مثل الحضارة الصينية وحضارة شبه القارة الهندية وقد كان العرب السباقون لاكتشافها واقامة علاقات متطورة معها[٢].

٣. لقد تميزت العلاقات العربية-الاسيوية بانها علاقات تتسم بالسلام والمنفعة المتبادلة واحترام متبادل لسيادة كل منهما وانظمته وثرواته على عكس العلاقات العربية الغربية التي كانت ومنذ بدايتها انعكاس لرغبة الغرب الاستعمارية في السيطرة على الثروات الاسيوية وهذا التطلع الغربي الاستعماري كان له دوره في اضعاف العلاقات العربية الاسيوية لحقب طويلة الا انه كان دافعاً لتوثيق العلاقات فيما بعد خاصة بعد الحرب العالمية الاولى، حيث ارتبـــــط العرب

(*) مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

والاسيويين بعلاقات اساسها التصدي للهيمنة الاستعمارية ودعم حركات التحرر لكلا الطرفين.

٤. ان العلاقات العربية الاسيوية بدأها العرب، فالحضارات الاسيوية ورغم عراقتها وتطورها الا انها تميزت بالانعزالية ولذلك فان تطلعاتها خارج حدودها كانت ضيقة وشبه معدومة لولا جهود الرحالة والتجار قبل الاسلام لما توثقت العلاقات مع اسيا، او يمكن القول لما كانت هناك علاقات اسيوية-عربية.

٥. ان العلاقات تطورت وعبر مراحل مختلفة لتتخذ اشكالاً متعددة فقد بدأت اقتصادية وتجارية بحتة بعيدة عن اية مصالح او اطماع سياسية وتطورت مع بداية القرن العشرين لتتخذ شكلاً سياسياً يضاف الى طابعها الاقتصادي المميز رغم انها بقيت بعيدة عن الاطار الرسمي الذي يوضح حدودها ومعالمها وتطورت بعد الحرب العالمية الثانية لتتخذ شكلاً جديداً خاصة مع استقلال اغلب الدول العربية يضاف اليه اجواء الحرب الباردة التي اضفت على العلاقات نوعاً من الفتور والتشتت بين مؤيد ومعارض لهذه القوة او تلك، وهكذا يمكن القول ان العرب والاسيويين كانوا يتجهون في علاقاتهما الى تلك القوى على حساب علاقاتهما مع بعضهما.

ان ما تقدم مثل سمات عامة للعلاقات العربية-الاسيوية، والصين كدولة اسيوية متميزة لا تختلف في علاقاتها مع العرب عن هذه السمات، فالعلاقات العربية-الصينية ومنذ بدايتها اعتمدت التعاون المتبادل، فالعرب كانوا يسعون الى توثيق العلاقات مع الصين للاستفادة من التكنولوجيا الصينية في صناعة السفن والورق ولذلك نلاحظ ان العلاقات العربية-الصينية اتخذت شكلاً متطوراً عن العلاقات العربية مع القوى الاسيوية الاخرى وقد تم تبادل البعثات الدبلوماسية في اوقات مبكرة بدأت منذ عام ١٤٤١، أي ان هذه العلاقات تعثرت منذ مطلع القرن السادس عشر حيث ابتدأ عصر الهيمنة الاستعمارية، التي بدأها البرتغال عام ١٥٠٧ واستمر هذا التعثر حتى اواسط القرن العشرين فبداية هذا القرن شهد انشغال كل من الدول العربية والاسيوية والصين بالذات في تصفية حسابات الاستعمار فالاولى تناضل الاستعمار الاوروبي والثانية ضد الغزو الياباني[٣].

والنضال المشترك ضد الاستعمار والتبعية كان عاملاً في توثيق العلاقات مع الصين حيث سعت الاولى الى دعم حركات التحرر العربية كجزء من سياستها القائمة على فتح الابواب للعلاقات الدبلوماسية والتجارية الخارجية بما يضمن مصالح الشعب الصيني وحاجاته المتزايدة[٤].

ان هذا التطور في العلاقات الصينية-العربية توثق بعد نهاية الحرب الباردة لاسيما بعد بروز مستجدات دولية جديدة جعلت الوطن العربي حلقة مهمة في العلاقات الدولية وصياغة المعادلات الدولية وهيكلة السياسة الدولية، وهو ما سوف نتناوله في هذا البحث المتواضع.

الفصل الاول

العلاقات الصينية-العربية بعد نهاية الحرب الباردة

المبحث الاول

الدوافع الاقتصادية للصين في علاقتها بالمنطقة العربية.

ان القوى الاسوية بمجملها وعت اهمية المنطقة العربية بالنسبة لمصالحها الاقتصادية خاصة وانها تتجه نحو الدخول في تكتلات تجارية تبحث فيها عن مصالح اقتصادية مشتركة ونقل تجاري ومالي امام تجمعات اقليمية كبرى ودوافعها في ذلك هو الاعتماد على النفس والخروج من عبئ المظلة الامريكية. ان المنطقة العربية رغم محاولات اعادة الهيكلة والاصلاح الا انها ظلت مرتبطة بالاقتصاد العلمي وبسعر الدولار مما جعلها عرضه لتقلباتهما وفسح المجال للولايات المتحدة الامريكية لتركيز سيطرتها على الاقتصاد العربي ومقدرته خاصة في الثروة النفطية[٥]. وهذا الواقع يوضحه ضعف قدرة الاوبك في التأثير على اسعار النفط في عام ١٩٩٧ في اجتماع دولة منظمة اوبك في جاكارتا باندنوسيا، دفعت الولايات المتحدة وعبر وسائل اعلامها دول المنظمة اوبك الى زيادة انتاجها الذي قاد تدني كبير في سعر برميل النفط حيث وصل الى اقل من عشر دولارات بعد ان كان بحدود ٢٢ دولار للبرميل الواحد ولم يرتفع في عام ١٩٩٩ عندما قررت دول اوبك تخفيض انتاجها وقد حاولت الادارة الامريكية اعادة الازمة في ٢٧ اذار عام ٢٠٠٠ في فيينا عندما سعت الى زيادة انتاج اوبك في محاولة لتخفيض الاسعار وهو ما وضحه وزير النفط العراقي الاسبق (عامر محمد رشيد) بقوله، "ان الادارة الامريكية وقبل أي مؤتمر وزاري تصدر وعبر وسائل اعلامها معلومات تؤشر لدول اوبك بان هناك زيادة في الطلب العالمي على النفط وان هناك نقصاناً في الانتاج من خارج اوبك لدفع المنظمة الى زيادة انتاجها"[٦].

وهذا الواقع الاقتصادي العربي يقابله صعود اقتصادي للصين وسياسة براغماتية متوافقة لهذا الصعود تنظر الى المنطقة العربية على انها مجالاً اقتصادياً واسع للاستثمار والصادرات الصينية ومخزن مهم للطاقة في ادارة وادامة عجلة التطور الاقتصادي الصيني، فشرق وجنوب شرق اسيا تستورد (٦٥%) من استهلاكها النفطي من البلدان العربية الخليجية وهي على المدى البعيد ستبقى معتمدة على نفط الخليج[٧]. وفي الوقت الذي تراجعت او

انعدمت فيه العلاقات العربية-العربية ازداد حجم العلاقات العربية الخارجية وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية وبعض القوى الاسيوية لاسيما اليابان ودول اسيان والصين باعتبارها واحدة من القوى الاسيوية الاقتصادية المهمة في اسيا التي حققت معدلات عالية في حجم العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية توزعت على ثلاث مجالات: الاول: النفط، الثاني: الاستثمارات، الثالث: الاسواق.

اولاً: النفط

ان اولى التغيرات واهمها على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وخاصة مع نهاية النصف الاول من عقد التسعينات هو تغير خريطة الدول المستوردة للنفط، يوضح هذا التغير ارتفاع معدلات استيراد اسيا ودول المحيط الهادي للنفط الشرق اوسطي المصدر في عام ١٩٩٩ الى ٥٨% من النفط مقابل ١٣% و٢١% للولايات المتحدة واوروبا الغربية على التوالي فضلاً عن ازدياد حجم استهلاك اسيا للنفط من ١٨% في الثمانينات الى ٢٧% من مجموع الاستهلاك العالمي، مقابل انخفاض انتاجها الذي لم يزد عن ١٠% من الانتاج العالمي للنفط في العقدين الماضيين وهذا التطور في مجالي الانتاج والاستهلاك النفطي يضاف اليه ما اكدته مراكز يابانية ان منطقة اسيا والمحيط الهادي ستكون المستورد الاول لنفط عالمياً بحلول عام ٢٠٠٥ متخطية حجم استيراد اوروبا وامريكا منه وقدر استيراد الدول الاسيوية ١٩ مليون برميل يومياً من النفط الخليجي بعد عام ٢٠١٠[٨].

والصين.. التي تشهد نمواً اقتصادياً وصل النصف الاول من عام ٢٠٠١ وصل الى (٨,١)[٩]. بفضل اولاً السياسة المالية الايجابية التي طبقتها الصين منذ عام ١٩٩٨ والتي اكدت على زيادة الاستثمارات الحكومية بواسطة اصدار السندات الحكومية خلال اربع سنوات من ١٩٩٨-٢٠٠١ مما اسهم في الحفاظ على معدلات نمو عالية من خلال الفوائد العالية والتخفيض من حدة التضخم المالي، وثانياً بفضل تنفيذ سياسة اقتصادية تعتمد انعاش الطلب على السلع الاستهلاكية.. واحدة من القوى الاسيوية التي يفرض عليها نموها الاقتصادي ولوج مناطق لم تكن من دائرة اهتمام السياسة الصينية ومناطق اخرى لها تاريخ من الازمات مع الصين[١٠]. وجرياً على القاعدة الاقتصادية التي تؤكد على اقتران النمو الاقتصادي دائماً بزيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع الدخول الى ازدياد الطلب على الطاقة بكل انواعها، فان الصين ومع معدلات نموها الاقتصادي المتزايدة ازداد استهلاكها من الطاقة حيث تحولت الدولة التي تشير اكثر المصادر الى انها ستصبح اكبر اقتصاديات العالم مستقبلاً، الى مستورد للنفط منذ عام ١٩٩٣، ولعل اكثر المشاكل التي تعانيها الصين هي عدم توفر النفط في اراضيها ولازالت تعتمد على

الفحم الحجري ويدخل موضوع تلويث البيئة كمحدد للصين في دائرة من الدوائر الدولية وحتى المنطقة النفطية فيها وهي منطقة "كسين ياغ" او تركستان الشرقية التي تم احتلالها وضمها الى الصين بعد عام١٩٤٨، منطقة غير مضمونة ومتنازع عليها، وغير كافية لسد احتياجاتها ولذلك عليها السعي لايجاد وسائل جديدة ومضمونة لنهضتها التنموية، فضلاً عن ان الاكتشافات المتوقعة في بحر الصين الجنوبي متنازع عليها من قبل عدد من الدول الاسيوية وعلى راسها فيتنام والفلبين اما الاكتشافات المرتقبة في حوض تاي في الصين فهي غير كافية لسد احتياجات الصين لذلك وازاء هذا الوضع النفطي فأنها ظلت تشعر بانها عرضة لاية ازمة في نظام الطاقة العالمي غير المستقر، مما يجعلها تتبع استراتيجية سياسية واقتصادية تقربها من الدول المصدر للنفط والغاز لضمان توفرهما لسوقها الاخذ في التوسع. واذا كانت الصين قد ادركت اهمية حدودها الطويلة مع الدولة القزوينية النفطية وهي كازاخستان ووقعت معها في ١٩٩٧ مذكرة تفاهم ضمنت من خلالها بناء خط نفطي يؤمن لها حاجاتها من الطاقة، الا انها تدرك جيداً ان التخوف الروسي والامريكي من امتداد النفوذ الصيني نحو دول قزوين النفطية عائقاً كبيراً امام هذا التوغل الصيني، فضلاً عن ان الصين لا تمتلك التكنولوجيا اللازمة لاستغلال الثروة النفطية في بحر قزوين، ولذلك فان النفط العربي هو الملاذ الاول والاخير لتحقيق الامن الصيني للطاقة من خلال تقليص وتحديد احتمالات التعرض لانقطاع الطاقة وتأمين سريانها المستمر وبكمياتها المطلوبة، واخيراً تطوير اشكال استهلاكها وترشيده تقنياً للتقليل من ضخامة الاستهلاك والتخفيف من عبئ استيرادها[١١].

ان تقلبات السوق النفطية فضلا عن تزايد الحاجة النفطية للدول الاسيوية وتزايد الاهتمام بأمن الطاقة من صانعي القرار والشركات النفطية في اسيا، مما يوفر فرصة لتقوية العلاقات بين مصدري النفط في العالم العربي والمستوردين الاسيويين مما يصب في مصلحة الطرفين وبقليل الارتباط اقتصادياً وسياسياً بالولايات المتحدة والدول الاوروبية، سيما وان منطقة الخليج غطت نسبة ٨٧% من حجاتا اسيا النفطية في عام ٢٠٠٠ ويتوقع ان تصل الى ٩٥% عام ٢٠١٠[١٢].

ثانياً: الاستثمارات

اذا كان النفط عاملاً اساسياً في توجه الصين نحو المنطقة العربية، فان المصالح الاقتصادية الاخرى لها دورها في تحديد طبيعة التوجه للقرار الصيني نحوها، فالزيادة في الصناعات الصينية وتطورها التكنولوجي والتقني فضلاً عن المنافسة بين الصين وباقي القوى الاسيوية والغربية خاصة اليابان والولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية وسعي هذه القوى لاجبار الصين على فتح اسواقها امام البضاعة الامريكية والغربية، دفعت

الصين نحو ايجاد مجالات جديدة امام الصادرات والاستثمارات الصينية للتخلص من الضغط الاوروبي والامريكي وفتح اسواق اكبر لمنتجاتها واموالها[١٣]. سيما وان الصين تطمح الى بناء موقع اسيوي اقليمي وعالمي جديد يتلائم مع قدراتها الاقتصادية ولذلك فقد ركزت ولو بشكل لا يوازي اهتمامها بالقوى الصناعية الكبرى، على المنقطة العربية خاصة في مجال الاستثمار كونها تمثل ركيزة اساسية لتحقيق طموحها العالمي.

ان الصين ورغم تطورها الاقتصادي الا انها لا زالت تعد دولة نامية بحكم عدد سكانها الكبير ورصيدها الاصلي الضعيف في البنية الاقتصادية ولذلك فان شعورها بالانتماء نحو دول العالم الثالث يدفعها نحو جعل التضامن والتعاون مع الدول النامية الفقيرة ركيزة اساسية للسياسة الخارجية الصينية، سيما وان اغلب الدول النامية ذات قدرات وامكانيات اقتصادية مستثمرة وغير مستثمرة كبيرة وهو ما جاء في تصريح الرئيس الصيني جيانغ زيمين في ١٨ يناير ٢٠٠٢ حيث ذكر "ان الصين ما زالت في صفوف الدول النامية.. ولذلك يعتبر تعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية ركيزة اساسية للسياسة الخارجية الصينية"[١٤].

ثالثاً: الاسواق

لقد مثلت المنطقة العربية مركزاً للمصالح التجارية والاستثمارية والمالية للصين[*] وبرغم ان الصين وبحكم موقعها الجديد وقضايا التحول الذي تعيشه في الداخل والخارج وعلاقتها بمحيطها الاقليمي والاسيوي وطموحها العالمي جعل اهتمامها بالمنطقة العربية ينصب شكل رئيسي على مجال النفط. الا انها ظلت تنظر الى المنطقة العربية على انها مجال مهم من مجالات التجارة والمشاريع المشتركة، سيما وان اغلب الدول العربية تفتقر الى الصناعات الحديثة والى بنى تحتية لصناعات متطورة ولذلك فان السوق العربية سوق واسع للاستثمار البعيد عن الضغوط الامريكية والقليل الكلفة وكبير المكاسب.

ان ما تقدم يوضح عمق المصالح المشتركة خاصة في المجال الاقتصادي بين الصين والدول العربية. والتي يمكن ان تكون اساس لعلاقات اكثر شمولاً خاصة وان اغلب الدول العربية تطمح حتى وان لم يكن بشكل علني نحو فك ارتباطها او تبعيتها بالولايات المتحدة الامريكية والقوى الغربية، ورغم ان الصين تدرك اهمية المنطقة بالنسبة لها الا انها تحرص بشكل اكبر على علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية التي تنظر الى المنطقة العربية على انها مناطق نفوذ وهيمنة لسياستها العالمية، ولذلك فهي لا تريد ان تدخل في اطار منافسة شديدة مع الولايات المتحدة، فضلاً عن ان الغرب يدركوا ايضا اهمية الصين كأكبر مستورد للنفط ولكنهم في الوقت نفسه يدركوا خطورة التحول الجذري نحو الصين وايلاءها مزيداً من الاهتمام بسبب الارتباط بالسياسة الغربية، لذلك فان المحدد الغربي والامريكي يعتبر بمثابة حجر عثرة في تطور العلاقات الصينية-العربية.

حجم التبادل التجاري بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط ودول شمال افريقيا خلال الفترة من شهر ١-٥ لعام ٢٠٠١ (الوحدة: مليون دولار)

ت	اسم الدولة	الصادرات والواردات	الصادرات	الواردات	المقارنة مع السنة الماضية (في المائة)		
					الواردات والصادرات	الصادرات	الواردات
١	السعودية	٤٩٤,٥٩	٤٧٤,٣٢	١٠٢٠,٢٧	-٥٣,٨	٠,٥	٨٣,٠
٢	الامارات	١٠٨,٣٨	٩٠١,٦٣	٢٠٦,٧٥	-٢٤,٥	٠,٩	٧٣,٧
٣	عمان	٩٢١,٨٥	٢٠,٠٠	٩٠١,٨٥	-٢٠,٨	٢٣,٨	-٢٠,٧
٤	الكويت	٩٩,٥٧	٦٨,٨٩	١٣٠,٦٨	-٣,٣	٠,٤٠١	٦١,٤
٥	قطر	٥٧,٥٩	١٠,٨٧	١٤٦,٧٢	١٣,٩	٨	١٤,٩
٦	البحرين	٦٦,٤٢	١٨,٩٩	٤٧,٤٣	٨١,٦	٦	١٦٥,٢
الدول الخليجية		٦٩٤٨,٤٠	١٤٩٤,٧٠	٢٤٥٣,٧٠	١٥,٩	٥٠	٢٠,٢
٧	اليمن	٢٦٥,٨٥	٧٥,٣٩	٢٩٠,٤٦	-١,٦	٢٢,٢	-٧,٧
٨	العراق	٢٣٥,٩٧	١٦٢,٩٦	٧٣,٠١	-٢٨,١	٠,٧	-٦٩,٣
٩	لبنان	٦٠,١٩	٨٩,٦٣	٠,٥٧	٢٩,٨	٩,٠	١٨٩٢٧,٧
١٠	الاردن	١٨,٨٥	٨٩,٦٣	٨,٤٦	-١١,٩	٥,٣	-٥٠,٧
١١	سوريا	٧٧,٩٤	٨٠,٩٣	٠,٠١	١٥,١	٤,٠	-٧٧,١
١٢	فلسطين	١,٩٦	١,٩٦	---	٤,٣	-٠,٣	----
دول غربي اسيا		١٦٠,٧٦	٤٨٨,٢٤	٣٧٢,٥١	٤,٣	٨٣	-١٨,٠
الاجمالي لدول غربي اسيا		٤٨٠٩,١٦	١٩٨٢,٩٤	٢٨٢٦,٢١	١٢,٦	٥,٣	١٠,٧
١٣	السودان	٤٩١,٨٣	٨٩,٢٧	٤٠٢,٥٥	١٠٧,٨	٢١,٩	١١٩,٠
١٤	مصر	٣٨٧,٨٩	٣٥٦,٦٧	٣١,٢٢	١٢,٦	١,٦	-٢٨,٤
١٥	المغرب	٤٠,٠٠	١١٢,٨٢	٢٧,٢٦	٣,٤	٠,٦	٣٠,٥
١٦	الجزائر	٩٦,٢١	٨٥,١٢	١١,١٠	٧)٢١	٦	٦٦,٩
١٧	ليبيا	٤٤,٣٣	٩,٩٤	٣٤,٤٠	-٢٧,٥	-٢,٧	٣٩,٣
١٨	تونس	٥٠,٥٦	٤٩,٦٩	٠,٨٨	٥,٤	١,٣	١٨٩,٨
الاجمالي ٦ دول شمال افريقيا		٢١٠,٩٠	٧٠٣,٥١	٥٠٧,٤١	٣٣,٨	٢,٦	٨١,٢
الاجمالي		٥٠٢٥,٠٦	٢٦٦٦,٤٥	٣٣٣٣,٦٢	١٦,١	٥,٧	١٧,٣

المصدر: احصاءات وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الصينية.

المبحث الثاني

المجال السياسي والامني

لقد تأثرت السياسة الخارجية الصينية ازاء المنطقة العربية وقضاياها بالقومية باعتبارات عديدة، منها[١٥]:

أ. ان المنطقة العربية وطول مدة الحرب الباردة كانت تحت تأثير النفوذ الغربي ورغم التواجد الروسي في المنطقة الا انها حرصت ان تكون بعيدة عن المواجهة مع الغرب والسوفيت، سيما وانها تبعت خلال هذه المدة سياسة العزلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي (فمثلا بسياسة عدم الانحياز).

ب. البعد الجغرافي. ان بعد المنطقة العربية عن الصين كان له أثره في تقليل اهمية المنطقة الاستراتيجية في الحسابات الصينية ورغم ان التطور في مجال الاتصالات قد قلل من اهمية العامل الجغرافي الا ان البعد كان له اثره في ابعاد اهتمام الصين بالمنطقة العربية.

ج. ان الصين ومنذ الحرب الباردة تبعث سياسة مفادها التدخل بشكل غير مباشر في المنطقة من خلال توثيق علاقاتها مع الدول العربية خاصة تلك التي ترتبط بعلاقات مع الاتحاد السوفيتي او تتخذ مبدأ عدم الانحياز او من خلال المساعدات المادية والعسكرية عبر صفقات الاسلحة خاصة مع مصر، ورغم انها كانت تتخذ من بعض الدول العربية وخاصة مصر مركزاً لتفويض الطموح الرأسمالي الا انها لم تعلن ان المنطقة العربية هدف استراتيجي في مواجهة الغرب لانها لا تطمح بالمواجهة اساسا ولذلك جاء دخولها هادئا منتظراً للفرص والمكاسب الاقتصادية منها بشكل خاص.

ان ما تقدم يعكسه بشكل واضح موقف الصين من الصراع العربي الصهيوني الذي يعد القضية المركزية للعرب فلم تكن مواقفها اكثر في ردود فعل لسياسات الاتحاد السوفيتي، ورغم انها لم تمتلك علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني، الا انها لم تتخذ موقفاً حازماً ازاءه وظل موقفها يتجدد في تسوية الصراع بالطرق السلمية على اساس قرارات الامم المتحدة ووفق مبدأ الارض مقابل السلام. وبذلك فهي اعتمدت سياسة مفادها عدم الاصطدام او خسران أي من الطرفين العربي والصهيوني وقد استمرت سياستها ازاء هذه القضية حتى بعد نهاية الحرب الباردة على اساس براغماتي قائم على تأييد الحقوق العربية المشروعة وعمليات التسوية وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الصيني جي بي ديتغ بقوله "ان الحكومة الصينية مهتمة للغاية بالتطورات في الشرق الاوسط ومنذ عجة بشدة بجمود عمليات السلام. وان المحادثات يجب ان تقوم على قرارات الامم المتحدة المعنية بالشرق الاوسط ومبدأ الارض مقابل السلام"[١٦].

وعاد ليؤكده وان شيء جي المبعوث الصيني الخاص للشرق الاوسط في ٢١ تشرين الاول ٢٠٠٢ بقوله: "ان للشعب العربي والشعب الفلسطيني الحق في اقامة دول فلسطينية وفي نفس الوقت ندعو للتعايش بين اسرائيل والعرب ضمنها الفلسطيني على اساس التعايش السلمي العادل"[١٧]، وبذلك فان الموقف الصيني ازاء القضية الفلسطينية لم يتغير.

ان الموقف الصيني ازاء القضية الفسلطينية وتعاملها البراغماتي اظهر بوضوح عدم مبدئية تعاملها مع الدول العربية. فقد سعت الصين نحو تعزيز علاقاتها مع الكيان الصهيوني سياسيا وتجاريا واقتصاديا وعسكريا، وتبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الكيان الصهيوني في عام ١٩٩٢، وازداد مع هذا التبادل حجم العلاقات خاصة في مجال التسلح وقد علل الكثير السياسة الصينية البراغماتية هذه بسعي الصين نحو ايجاد ساحة رحبة لا سلحتها وصناعاتها، ففي الوقت الذي دعمت فيه الصين عملية التسوية في اطار مفهومها للشرعية الدولية ازدادات صادرات الصين من الأسلحة الى المنطقة العربية من ٨٣٩٧ مليون دولار عام ١٩٩٠ الى ٩٤٨٥ مليون دولار عام ١٩٩٥ اغلبها مع الكيان الصهيوني مقابل تزود الصين بتكنولوجيا امريكية تضمنها لها المساعدات الصهيونية[١٨].

بعد انتهاء الحرب الباردة استمرت الصين بسياستها البراغماتية سواء ما يتعلق بالقضية الفلسطينية او القضايا التي استجدت على الساحة العربية ومنها قضية العراق وأمن الخليج، التي لم يخرج موقف اصلين عن إطار البراغماتية التي تعامل معها أي القضية الفلسطينية فلم يخرج موقفها عن اطار السياسة الخارجية الهادفة الى خدمة المصالح الاقتصادية مثل كل شيء، فقد تحدد الموقف الصيني من قضية العراق على رؤية مفادها رفض استخدام القوة في العلاقات الدولية وتأييدها للحلول الدبلوماسية ورغم موقفها هذا الا انها لم تتخذ او تقدم أي مبادرة لمجلس الأمن باعتباره دولة دائمة العضوية كمشروع قرار او بيان ينسجم مع التصريحات الصينية حول ضرورة الحفاظ على سيادة العراق ووحدة أراضيه، والسبب في ذلك يعود الى النهج البراغماتي للصين. فالموقف حول قضية العراق لم يحسم بعد، والإحداث تحمل في جعبتها تحولات خطيرة تستدعي الانتظار والراقية الحذرة ورؤية ما ستؤول اليه الأمور والى ان يحين حسم الموقف فالانتظار خير وسيلة للكسب.

لقد استمر الموقف الصيني المتردد وغير الحاسم رغم التغيير البسيط الذي طرأ عليه بعد عام ١٩٩٧ عندما امتنعت عن التصويت لصالح المشاركة الامريكية والبريطانية ودعم موقف العراق المؤيد لرفع العقوبات فموقفها اتسم بالغموض الذي تفسره ثلاثة اهداف صينية.

الاولى: محاولتها لمحو احداث تيان مين من ذاكرة المجتمع الدولي واحراق ورقة حقوق الانسان التي تلوح بها امريكا ضدها بين الحين والاخر عبر تأكيدها على التزامها بقرارات الامم المتحدة والتي تتماشى مع اهداف الولايات المتحدة الامريكية العالمية، اما الثاني فهو رغبتها في طرح نفسها قوة عظمى تنتمي الى العالم الثالث رغم تقدمها الصناعي والاقتصادي ولذلك فهي تفهم مشاكله وتناقضاته وقادرة اكثر من ارثه قوة اخرى لحلها، اما الثالث فهو سعيها نحو عدم خسران ما بنته منذ النصف الثاني من عقد الستينيات من علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وما درته عليها من مكاسب اقتصادية وسياسية وتجارية وهو ما تطمح اليه الصين في الاساس[١٩].

لقد عكس موقف الصين المترد هذا موقفها من قضية العراق بعد ان اخذت المشاريع الامريكية والبريطانية منحاً جديداً اكثر اذعاناً باستخدام القوة والتهديد بالاستخدام المباشر للقوة ضد العراق. وفي جميع هذه المشاريع اكتفت الصين اما بالامتناع عن التصويت او مناقشة هذه المشاريع فعل التصويت، لها دون ان تجد بديل يخدم المصالح العراقية كونها تحرص على علاقات امريكية صينية متطورة اكثر من علاقات عراقية-صينية مهددة.

ولم تطرح أي مشروع يمكن ان يكون بديلاً للمشاريع الاميركية-البريطانية ومنصفاً للعراق ولقضيته، فقد ظلت الصين مدرجة ضمن قائمة الثلاثة الكبار الذين عارضوا وتصدوا بشكل او باخر وبدرجات مختلفة للمشاريع البريطانية-الامريكية ضد العراق، وهم فرنسا وروسيا والصين، والذين ظل موقفهم مرهوناً بقدرة الولايات المتحدة على التأثير بمواقفهم وممارسة اوراق الضغط التي تمتلكها معهم.

والصين بعد احداث ١١ ايلول، ترى ان الخريطة الاستراتيجية العالمية تغيرت وهي تحمل في طياتها الفرص والمخاطر، ولذلك فالصين تسعى جاهدة لتعظيم هذه الفرص وتقليل المخاطر ورغم انها ترى ان هناك حدوداً لدور القوة العظمى وهي الولايات المتحدة الامريكية وان النظام لن يستمر احادياً الا انها نظرت الى احداث ١١ ايلول على انه صدمة للولايات المتحدة والعالم، وان هدف مكافحة الارهاب قد ضعف النزعة الاحادية للولايات المتحدة ودفعها نحو تسحين علاقتها بروسيا والصين وايران، بمعنى ان الارهاب دفعها نحو التحالف لمواجهته والصين واحدة من القوى التي من مصلحتها الحديث عن التصدي للارهاب بجميع اشكاله، ويفسر ذلك موقفها من الحرب على افغانستان على انها حرب ذات نوعين من الآثار، الايجابية كونها وجهت ضد ما تنظر اليه على انه منظمات ارهابية ذات طابع ديني مما عزز الاستقرار في اقاليم التوتر الديني لديها مثل اقليم جنجيانج غرب الصين، والسبب كونها ركزت واكدت الوجود العسكري الامريكي في وسط اسيا مما له اثر جيواستراتيجي على الصين وتواجدها في وسط اسيا[٢٠].

وفيما يتعلق بالعراق فقد عكست وجهة النظر الصينية السابقة من السياسة الدولية بعد ١١ ايلول موقفها من محاولات الولايات المتحدة الامريكية لتوسيع عملياتها العسكرية نحو العراق بحجة الارهاب. فالصين تؤكد ان موقف بلادها واضح وثابت وهو انها ضد أن يكون العراق هدفاً ثانياً للحملة ضد الارهاب كونه حالة خاصة تحكمها قرارات مجلس الامن، الا انها تمتنع في كل مرة عن تقديم اجابة محددة ضد أي محاولة امريكية للقيام بعمل عسكري ضد العراق، ويرون انه من الافضل عدم الخوض بالمواقف قبل حدوث ذلك.

ان الحقيقة الاساسية هي ان الموقف الصيني ازاء قضية العراق لا يخرج عن اطار الهدف الصيني الثابت في تعميق العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية، ومحو شعار الرئيس الامريكي بوش والذي رفعه بعد توليه الحكم مباشرة واعتبر فيه الصين منافساً استراتيجياً وليس شريكاً استراتيجياً، ولذلك فهي في مواقفها بعد ١١ ايلول من تصرفات وتدخلات الولايات المتحدة

الامريكية في العالم، دعوة صينية لمراجعة واشنطن موقفها من الصين، دون ان يعني ذلك حلاً جذرياً للخلافات القائمة بينها سواء قضية تايوان او مساعي الولايات المتحدة الامريكية لدمج نظام الدفاع الصاروخي مع مسرح العمليات الصاروخي مع الايابان ومبيعات الاسلحة الامريكية لتايوان وهذه القضايا هي التي سوف تكون على جدول اعمال القمة الصينية في فبراير ٢٠٠٣ في بكين.

ولذلك فموقف الصين ازاء قضية العراق ظل مرهوناً بهذا الضغوطات الامريكية، والتي تجعل من الموقف الصيني بعيداً عن المطامح العراقية من دول عضو دائم في مجلس الامن وتمتلك مقومات قوة كبرى ولها مصالح نفطية واقتصادية وسياسية واسعة في الوطن العربي والعراق خاصة.

ففي بداية التهديدات الامريكية دعت الصين العراق الى تنفيذ القرارات الدولية المعنية بشكل صارم وشامل لتجنب الحرب، وتتحدث عن ضرورة ايجاد حل سلمي لقضية العراق في اطار الامم المتحدة وتقوية الترشيد والدعم لعمل فرق التفتيش على العراق وفقاً لقرار مجلس الامن رقم ١٤٤١ ومنح وقت كافي للمفتشين.. وبهذا فقد جاء الموقف الصيني بمثابة ترضية للولايات المتحدة الامريكية دون الاجهار بموقف صيني حازم داخل مجلس الامن.

ومع اندلاع الازمة الكورية، تغيرت اللهجة الصينية الرسمية حيث بدأت الصين تربط بين موقفها من العراق وضرورة التوصل الى حل سلمي لقضية كوريا، وهو ما اكده الرئيس الصيني جيانغ زيمين في بكين في ٢٠ فراير من عام ٢٠٠٣ بقوله: "ان الصين ترغب في السلام والقضية العراقية يجب حلها من خلال السبل السياسية في اطار الامم المتحدة.. ان الصين تأمل ان يسود السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية كما ان الصين تأمل في ان تحل الاطراف المعينة القضايا الحالية من خلال الحوار"[٢١].

اذاً فالموقف الصيني يدخل ضمن اطار مقايضة صينية-امريكية بين حل سلمي في كوريا الشمالية وبين حل عسكري في العراق. ولو تتبعنا موقف الصين بامعان نجد انه ياخذ بالاعتبار المصالح الصينية-الاقتصادية، فتجارة الصين مع الولايات المتحدة وفائضها التجاري الاستثماري حيالها يفوق تجارتها وفائضها مع الوطن العربي فضلاً عن ان اصلين لها مشاكلها السياسية والحدودية والاثنية التي تطمح الى حلها سيما قضية تايوان وجهودها لعودتها الى الصين[٢٢].

صفوة القول ان العلاقات الصينية-العربية في المجال السياسي والامني انتصرت على علاقات تعمل ضمن الاطار الرسمي لمن تستطع ان تنقل هذه العلاقات الى مراحل متطورة ومؤثرة في القرار السياسي الصيني.

فالصين تؤكد دائماً على ان العلاقات الصينية العربية عميقة لعدم وجود تضارب مصالح حقيقي بينهما كما لا توجد قضايا كبيرة خلقها التاريخ بينهما، ولذلك فان من الممكن تطوير العلاقات بينهما وهو ما جاء على لسان وزير الخارجية الصيني "تانغ جيا شيوان" في حيث ذكر ان لدى الصين تصورات لتطوير علاقات الصداقة والتعاون الدائمة الاستقرار مع الدول العربية في المستقبل، من خلال[٢٣]:

١. زيادة وتقوية الحوار الثنائي السياسي.
٢. زيادة التنسيق والتعاون وتبادل الدعم والتضامن في قضية الشرق الاوسط والقضايا الاقليمية الساخنة الاخرى.
٣. التعاون الاقتصادي والتجاري ويجب التركيز على تطوير التعاون في مجال الطاقة والاستثمار المتبادل ونقل التكنولوجيا.
٤. استعداد الجانب الصيني للاستجابة لمبادرة بعض الدول العربية بانشاء المنتدى الصيني-العربي.

ورغم هذه الدعوة الا انها لا تعد محاولة جدية لتعميق العلاقات الصينية-العربية، فالصين تؤكد على الجانب الاقتصادي اكثر من الجانب السياسي والامني الذي لا يعنيها كثيراً وفيما يتعلق بالمنتدى العربي الصيني الذي جاء في مقترح قدمه مجلس السفراء العرب في بكين في ١٤ كانون الاول ١٩٩٩ حول اقامة منتدى عربي-صيني بتعزيز العلاقات العربية الجماعية مع جمهورية الصين الشعبية في مختلف المجالات ووافق المجلس الوزاري للجامعة العربية في دورته العادية المرقمة ١١٣ بتاريخ ٢٨ اذار ٢٠٠٠. وكلف الامين العام للجامعة العربية في ٢١ نيسان ٢٠٠١ الدكتور محمد السيد سليم رئيس مركز الدراسات الاسيوية في القاهرة بوضع تصور نهائي لمشروع المنتدى العربي-الصينية.

ان انشاء منتدى صيني-عربي في اطار الجامعة العربية لا يعني ان الصين ستتخذ مواقف ايجابية وحاسمة حيال القضايا العربية الجوهرية، او انها ستستخدم حق النقض الفيتو في الامم المتحدة لصالحها.

الفصل الثاني

مستقبل العلاقات العربية-الصينية

ان العلاقات العربية الصينية تتخذ طابعاً خاصاً، فهي بالرغم من انها لا تعتريها اية شائبة يمكن ان تعكر صفوها الا انها لم تتطور الى مستوى يمكن ان يخدم قضايا كلا الطرفين خاصة الجانب العربي، سيما وان الصين تمتلك مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وعضو مؤثر في اهم منظمة عالمية وهي الامم المتحدة.

لقد اسرت العلاقات ومنذ بداياتها بشكل بطيء ولم تسجل أي وقفات او تطورات حاسمة خاصة في موقف الصين ازاء القضايا العربية الاساسية والمستجدة واذا كان السبب اثناء الحرب الباردة انشغال الصين في بناء نفسها اقتصادياً، فان حرصها على علاقات متطورة مع الولايات المتحدة الامريكية هو السبب في مواقفها المترددة من القضايا العربية المستجدة.

ان المتتبع لمسيرة هذه العلاقات وطبيعتها سوف يرجح ثلاث سيناريوهات لتطورها ومستقبلها.

الاول: سيناريو التعاون والتنسيق في المجال الاقتصادي خاصة

وهذا السيناريو هو المرجح، كونه يمثل حقيقة السياسة الصينية حيال الوطن العربي بوضحه مواقف الصين ازاء قضايا المنطقة خاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين، كما ان في هذا السيناريو سوف لن تخسر الصين الولايات المتحدة الامريكية، ويوضح هذا الواقع الصيني المبعوث الصيني الخاص للشرق الاوسط (وانغ شي جي) بقوله

"ان الصين تؤيد كل الجهود المفيدة لدفع العملية السياسة وهي تشارك الاطراف الاخرى في هذه الجهود"[٢٤]، وبذلك فان اصلين اختارت ان تكون طرفاً موازناً للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة وليس منافساً او معارضاً.

وبعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، عكست الصين رؤيتها لطبيعة العلاقات الدولية الجديدة. وهو ما جاء على لسان الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين، حيث اشار "ان العلاقات الدولية تشهد تغيرات عديدة اولها التوجه نحو تعزيز الحوار والتعاون حول قضية السلام والتنمية، وثانيها، هو سعي الدول الكبرى بعد احداث ١١ ايلول الى ايجاد القاسم المشترك وزيادة التنسيق بينها لتطوير علاقاتها. وثالثهما: هو زيادة الزيارات المتبادلة واللقاءات ومكالمات الخطوط الساخنة بين قادة الدول للتوصل الى رؤية مشتركة وتعزيز التسنيق لصالح السلم والاستقرار العالميين"[٢٥].

ان هذا التصريح الصيني يوضح بشكل جلي بان الصين عازمة على ان تعلب دور القوة الكبرى في اطار عالم متعدد الاقطاب ليس على اساس التحدي والمنافسة وانما على اساس التعاون والتنسيق وهي غير مستعدة ان تخسر أي من القوى الكبرى الاخرى، سيما القوة المهيمنة في العالم وهي الولايات المتحدة الامريكية، ولذلك طرحت الصين موقفها من احداث ١١ ايلول في اجتماع نائب وزير الشؤون الخارجية الروسي "اناتولي ساقونوق ونظيره الصيني لي غاوز ينغ" في بكين، عندما اكد الطرفان ان الدولتين تبحث في تعزيز التعاون لمكافحة (الاسلاميين) بشكل خاص في اصلين وروسيا واعلنت الصين مع قادة دول منظمة شنغاي على ضرورة التعاون المشترك على مكافحة ما يسمى بالحركات الاسلامية المتشددة وساندت الولايات المتحدة في حربها على ما يسمي بالارهاب وهذا الموقف الصيني جاء ليبرر نزاعها ضد المسلمين في اقليم سنغيانغ في شمال غرب الصين"[٢٦].

اذاً الصين ترجح ووفقاً لسياستها الخارجية ومبادئها الخمسة للتعايش السلمي التنسيق والتعاون خاصة في المجال الاقتصادي وهو ما اكده نائب وزير الخارجية الصيني اثناء زيارته لجماعة الدول العربية في ٨ نيسان ٢٠٠١، بقوله "ان الصين تسعى لتعزيز التعاون العربي معها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.. وان زيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين دليلاً على مكانة العلاقات العربية-الصينية، والتأكيد على ابتاع دبلوماسية تنمية والتي توليها الصين اهمية خاصة.. وضرورة تعزيز قيام المنتدى العربي-الصيني والتشاور المستمر بين الجانبين في هذا الشأن"[٢٧].

الثاني: الابتعاد عن الوطن العربي

وهذا السيناريو مستعبد كونه لا يمثل حقيقية العلاقات العربية-الصينية التاريخية من جهة، ولم يعكس حقيقة الحاجة الصينية المتزايدة للوطن العربي طاقة واسواق واستثمارات، فالصين تبحث عن النفط سواء في الداخل او في مناطق العالم للحفاظ على النمو الاقتصادي في المستقبل، وهو ما اكده نائب رئيس الوزراء التايلندي "سوياشي بانتيشياكدي" عندما ذكر "بانه لو سارت الامور دون وقوع ازمات ذات اثر سلبي فان الصين ستصبح احد اكبر ثلاث اقتصاديات في العالم خلال نصف

قرن»[28] كما ان التوسع الاقتصادي وتطور حركة التصنيع ونمو الاستهلاك المحلي زاد من حجم الطلب على النفط والغاز مما سيجعل الصين مستهلكاً رئيساً للنفط في العالم وعليه فانه يتوجب عليها ايلاء اهتمام خاص بعلاقاتها مع الدول النفطية، والوطن العربي واحد من هذه المنافذ النفطية للصين والتي لا تستطيع الاستغناء عنها رغم محاولات الاكتفاء الذاتي من النفط. ولذلك فان مواقفها إزاء الوطن العربي وقضاياه سوف يحكمها الحاجة الحقيقية للنفط العربي.

الثالث: سيناريو الانغماس وتحقيق دور سياسي واقتصادي واستراتيجي

هذا السيناريو بعيد عن حقيقته وواقع السياسة الصينية البراغماتية في علاقاتها مع الدول العربية ومع القوى الكبرى، فالصين استطاعت إتباع دبلوماسية أدارت معها مصالحها بشكل متوازن لا يصطدم مع رغبات جميع الإطراف ومصالحهم ولذلك فقد وقفت موقفاً وسطاً بين روىء ومصالح متعددة[29].

ان الصين وفي دبلوماسيتها هذه ظلت متوقفة عند حدود المتلقي وليس المبادر وقد توضح هذا الموقف منذ البداية، وقد كان لها ما يبررها في تجنب الصين الاصطدام مع الولايات المتحدة الامريكية في وقت توضح فيها تقارباً في علاقتهما، إلا انه مع تحول الموقف الدولي فان اصلين وجدت نفسها في موقف أكثر قوة خاصة مع وقوف روسيا وفرنسا الى جوارها في الدعوة الى ضرورة تشكيل عالم متعدد الأقطاب ومناهضة المشاريع الأمريكية والبريطانية أو تعديلها، وقد ساعد هذا في تصعيد الفعل الدبلوماسي لها في الأمم المتحدة، ولكنها بقيت تعتمد نهجاً تعتمد فيه الامتناع عن التصويت لقرار لا تستطيع تكيفه وفقاً لرؤيتها الخاصة[30].

الخاتمة

لاشك ان الصين تمتلك مقومات للقوة المادية والبشرية والعسكرية التي تؤلها لان تبرز كقطب دولي، وتغييرات البيئة الدولية التي اعقبت نهاية الحرب الباردة دفعت الصين نحو البحث عن منافع الانضمام الى تعاون دولي متعدد الاطراف تلعب فيه دوراً مهماً واتباع سياسة متميزة ازاء الولايات المتحدة والغرب. اعتمدت فيها تجاوز أي خطر يعكر صفو العلاقة بينهما عبر سياسة جديدة تقوم على اساس الفصل بين القضايا الاقتصادية والقضايا السياسية وتسخير الاولى لصالح الثانية خاصة فيما يتعلق بقضاياها المركزية مثل تايوان، وهذه السياسة الصينية جاءت من ادراك الصين بان الوضع الدولي والاقليمي يسير لصالحها بعد ان تتبنت الصين سياسة براغماتية تعتمد الحل السلمي والدبلوماسية للقضايا الدولية والاقليمية لتحقيق اهدافها في التنمية الاقتصادية والتحديث والبناء العسكري للمحافظة على السيادة والاستقلال وتدعيم وضعها القومي لتحسين علاقتها الخارجية الاقليمية والدولية وتنويعها وهو ما اكده الرئيس الصيني جيانغ زيمي من ان تحقيق اهداف الصين الاستراتيجية تتطلب التطور الاقتصادي والذي يتطلب بيئة سلمية.

لقد انعكست السياسة الصينية على علاقاتها مع الدول العربية سلباً وايجابا فهي من ناحية دفعت الصين نحو التوجه الى المنطقة العربية لتصريف منتجاتها الاستهلاكية والتكنولوجية

واسلحتها والحصول على الطاقة اللازمة لتشغيل ماكنتها الصناعية والحفاظ على معدلات نموها التصاعدي، الا انها من ناحية اخرى فقدت الصين أي دور فعال في المنطقة يمكن ان يسهم في حل مشاكلها فيما لو لعبت دوراً منافساً للولايات المتحدة وموازياً لقدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية، وقد وضح ذلك مواقفها من قضية فلسطين وقضية العراق والتهديدات الامريكية الاخيرة بالعدوان واستخدام القوة ضده فقد اكتفت الصين بالتأكيد على ضرورة اتباع الحل السلمي دون ان تشير الى مبادرة، او حل صيني للقضية، او التلويح باستخدام حقها في مجلس الامن لمنع العدوان.

---

1 محمد السيد سليم، نحو منظور جديد للعلاقات العربية-الاسيوية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٣٣، ١٩٩٨، ص١٣-١٤.

2 Goesey G. Be Asia land and peoples, Ney, 1963, p119.

3 محمود علي الداود، العلاقات الصينية مع منطقة الخليج العربي وتأثيراتها الإقليمية، مجلة الخليج العربي، عدد٢٠١، ١٩٩٣، ص١٠٤-١٠٥.

4 المصدر السابق نفسه.

5 برهان الدجاني، البعد العالمي وتأثيراته على الاقتصاد العالمي، دراسات اقتصادية، مجموعة دراسات مقدمة الى الدورة الخامسة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة، الاردن، عدد ١-٢، ١٩٩٢، ص٩.

6 جريدة بابل، عدد ٢٦٦٩، في ١١ اذار، ٢٠٠٠، ص٤.

7 تقرير الامين العام السنوي الخامس والعشرين، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط اوبك، الكويت، ١٩٩٨، ص٣٨-٤١.

8 صهيب جاسم، التنين يتعطش للنفط، شبكة المعلومات

http://www.islamonline.net/arabic/economics/2002/05,articale.

9 انظر الاقتصاد الصيني بنمو ٨% في النصف الاول من عام ٢٠٠١، الجزءه

http://www.aljazeara.net/economi.

10 انظر في شبكة المعلومات

http://www.arabic.cri.com.cn/arabic/2002/Aug.

11 النفط والجيوستراتيجيا المعاصرة، منظمة التحرير الفلسطينية، شبكة المعلومات

http://www.appc.pra.net/5/F10.htm.

12 صهيب جاسم، الدول الاسيوية المستورد الاول للنفط العربي، انظر

http://www.islamonline.net/arabic/economics.

13 المصدر السابق نفسه.

14 اجوبة كتابيه للرئيس جيانغ زيمين على اسئلة وكالة انباء الشرق الاوسط في

http://www.Chinaembussy.org/eng0900.

(*) جدول (١) حول مسيرة العلاقات الصينية العربية، نقلاً عن مجلة قضايا عربية في شبكة الانترنيت

http://www.arableaqueeline.org.

15 المصدر السابق نفسه.

16 مجلة الصين اليوم، عدد٨، تموز ١٩٩٨، ص٣٢.

17 الدور السياسي للصين خارج حدودها، لقاء مع وانغ شي جي، المبعوث الصيني الخاص للشرق الاوسط، بتاريخ ٢١ تشرين الاول ٢٠٠٢، مع الجزيرة السبت ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٢، في شبكة المعلومات http://www.aljazeera.net.programs,inter.view/articles.

18 سون بي هان، الصين تحت الاصلاح والانفتاح، مجلة شؤون سياسية، العدد٤، ١٩٩٦، ص١٢٣، انظر ايضاً مجلة الصين اليوم، المصدر السابق، ص٣٢.

[19] د. عبد المنعم سعيد وآخرون، حوارات بكين، الاثنين ٢١ يناير ٢٠٠٢، في شبكة المعلومات http://www.webb2.AHRAM.ORG.EQ/ARAB/aHRAM/2002.

[20] المصدر السابق نفسه.

[21] الرئيس الصيني يؤكد على السلام والحوار، الصين ٢٠ شباط ٢٠٠٣، في http://www.webb2.AHRAM.ORG.EQ/ARAB/ahram.

[22] د. جواد العناني، الانذار المبكر. http://www.albyan.co.ae/albayan.

[23] المؤتمر الصحفي لوزير الخارجية الصيني تانغ شسيوان في فندق الماريون بالقاهرة في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠١، انظر http://ww.chinaembassy.org.eq/enq0800.

[24] وانغ شين جي، مصدر سبق ذكره،

[25] اجوبة كتابية للرئيس الصيني السابق جيانغ زيمن، مصدر سبق ذكره.

[26] لمزيد من التفاصيل انظر شبكة المعلومات الدولية الانترنيت، موقع الجزيرة ليوم ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠١.

[27] جامعة الدول العربية، محضر لقاء السيد الامين العام مع نائب وزير الخارجية جمهورية الصين الشعبية بتاريخ ٨ نيسان ٢٠٠١، انظر http://www.arableaqueobline.org/arableaque.

[28] صهيب جاسم، التنين يتعطش للنفط، مصدر سبق ذكره.

[29] د. جمال علي زهران، امن الخليج محددات وانماط التأثير، مجلة قضايا خليجية، ع١، سنة ١٩٩٨، ص٢٦.

[30] د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الصينية-العراقية، نمو دور صيني اكثر فعالية، دراسات استراتيجية، عدد٣، ١٩٩٧، ص٤٥.